مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،المجلد28،العدد10: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(10): 2020.

تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الامن الاجتماعي – دراسة تحليلية

واثق جعفر كريم
مديرية تربية بابل/علم الاجتماع
watheqalhusseiny@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 25 /9/ 2020
تاريخ قبول النشر: 15/ 10/ 2020
تاريخ النشر:28 /11/ 2020

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور تنمية راس المال البشري في تعزيز الامن الاجتماعي، والحد من مسببات فقدان الامن الاجتماعي منها انتشار الجهل والفقر والبطالة والتفكك الاسري والاهمال السياسي، كما يهدف البحث الى بيان مصطلح الامن الاجتماعي ووسائله ومقوماته،كما ان تنمية قدرات وخبرات الافراد من اعظم موارد البلاد وتقاس قوة الدولة ومركزها بمدى ثقافة ومعرفة ابنائها اذ ان هناك علاقة عكسية بين تطور البلاد وتنمية مواردها البشرية،اذ كلما كان افرد المجتمع اكثر معرفة وثقافة وادراكاً كلما كان اكثر تطورا ورقيا،وهو ما ينعكس على الامن والنظام الاجتماعي. اضافة الى ذلك ان التعليم من ابرز العناصر التي تغرس وتشيع القيم الأخلاقية في المجتمع. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج من اهمها:

1- ان تنمية راس المال البشري من افضل القطاعات التي تحاول الدولة النهوض بها لما له من اهمية ودور في تقـــديم الخـــدمات العامة والامنية خاصة وهو الجانب الذي لا ينضب وبهذا فان قدرة المجتمع وامنه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ثقافة افراده.

2- يلعب التعليم دورًا اساسيًا في تنمية راس المال البشري عن طريق غرس القيم الاجتماعية الايجابية في المجتمع ومن ثم خلـــق جيل اكثر تعليماً وادراكاً ووعياً لحاجات المجتمع وتلبية تلك الحاجات على اكمل وجه.

3- يعد المسجد من اهم المؤسسات في المجتمع لكونه مركزًا لتوجيه وارشاد الافراد وجعلهم قادرين على ترسيخ القيم الاخلاقية ونبذ العنف والتطرف والحث على التعاون والانسجام بين افراد المجتمع وهذا ما ينعكس ايجابًا على الامن في المجتمع.

الكلمات الدالة: التنمية، رأس المال البشري، الامن الاجتماعي

Developing Human Resources and its Role in Societal Security: An Analytical Study

Watheq Jaafar Karim
Babil Education Directorate/Sociology

Abstract

This research aims to explain the role of human capital development in enhancing social security and reducing the causes of social insecurity, including the spread of ignorance, poverty, unemployment, family disintegration and political neglect. Additionally, it aims to define the term social security, its means and its components. The country's strength and status are measured by the extent of its culture and knowledge. There is an inverse relationship between the development of the country and the development of its human resources. The more the society has more knowledge, culture and awareness, the more it is developed and the more it is reflected in security and social order. In addition, education is one of the most important elements that instill and moral values in society. The research has reached a number of results, the most important of which are:

1. The development of human capital is one of the best sectors that the State is trying to promote because of its importance and role in the provision of public and security services, especially that which is inexhaustible and thus the capacity and security of the society are closely linked to the extent of the culture of its members.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

2. Education plays a key role in the development of human capital by instilling positive social values in society and thus creating a generation more educated and aware of the needs of society and to meet those needs to the fullest.
3. The mosque is one of the most important institutions in the society as a center to guide and guide individuals and make them able to establish moral values and renounce violence and urge cooperation and harmony among members of society and this is reflected positively on security in society.

key words: Development, human capital, social security

المقدمة:

لقد كان وما زال الامن الاجتماعي هاجسا للأفراد والجماعات والامم، اذ يسعون لتحقيقه بشتى الطرق والوسائل؛ كونه العامل الاساس لحفظ الوجود الانساني، وبهذا فلا بقاء لمجتمع متناعم ومنسجم ومستقر الاوضاع ومزدهر النمو اذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على كافة امور ضيق العيش ومنها العوز المادي والمرض والجهل.

وفي وقتنا الحاضر اخذت الدول توجه جهودها نحو تنمية راس المال البشري اذ تحول من التنمية الاقتصادية (المادية)الى التنمية البشرية، اذ ان الانسان ميدان عملها بلحاظ أنه الطاقة التي لا تنضب لذا حاولت الدولة العراقية التخطيط لوضع برامج تنموية لأحداث تغيير برؤية مقصودة وضمن اهتمامها واهدفها؛ وذلك باستخدام التنمية التي ترتكز على القوى البشرية والاستفادة منها في تعزيز الامن الاجتماعي.

فقد قسم البحث الى اربعة فصول اذ ضم الفصل الاول مبحثين وتناول المبحث الاول:عناصر البحث الرئيسية هي (اهداف البحث واهميته)، فيما ضم المبحث الثاني مفاهيم البحث وهي (التنمية، راس المال البشري، والامن الاجتماعي). كما اشتمل الفصل الثاني على مبحثين، المبحث الاول منها تناول وسائل ومقومات الامن الاجتماعي (سيادة القانون والتكافل الاجتماعي)، في حين تناول المبحث الثاني: اهم مؤسسات الامن الاجتماعي (المسجد، الاسرة، المؤسسة التعليمية، منظمات المجتمع المدني، المؤسسة الامنية). بينما الفصل الثالث: مفهوم التدريب وعناصر راس المال البشري واندرج في مبحثين وتضمن المبحث الاول: مفهوم التدريب وانواعه ومستوياته واهدافه واساليبه، في حين تناول المبحث الثاني عناصر تنمية راس المال البشري (الصحة والتعليم والعمل). واخيراً الفصل الرابع جاء في مبحثين، المبحث الاول: ركائز الامن الاجتماعي (إشباع الحاجات الضرورية للأفراد، خلق بيئة تساعد الفرد على الاندماج والعيش المشترك، تحقيق العدالة الاجتماعية، التوافقات السياسية واستقرار الاوضاع الامنية، تطبيق برامج وخطط التنمية المستدامة) اما المبحث الثاني فقد ضم نتائج البحث مصادره.

الفصل الاول:-

المبحث الاول:عناصر البحث

اولاً: اهمية البحث

لقد اهتم البحث بعدة امور من اهمها :

1- توعية اعضاء المجتمع بثقافة الامن الاجتماعي لكونه المجال الاسمى الذي يدر عليهم بالحب والطمأنينة والاستقرار النفسي والذهني، وبهذا قد حصلنا على مجتمعٍ قويٍ ومتماسكٍ بإمكانه مواجهة التحديات والصعوبات التي تشكل خطرا عليه.

2- تحشيد الراي العام حول ثقافة التسامح والاعتذار وضبط النفس وذلك ما ينعكس على امن المجتمع واستقراره .

3- التركيز على تنمية راس المال البشري لأنه من النشاطات الفكرية الاهم للأمن الاجتماعي.

ثانياً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى:

1- بيان دور تنمية راس المال البشري في تعزيز الامن الاجتماعي.

2- الحد من مسببات فقدان الامن الاجتماعي ومنها انتشار الجهل والفقر والبطالة والتفكك الاسري والاهمال السياسي.

3- هدف البحث الى بيان مصطلح الامن الاجتماعي واهميته ووسائله ومقوماته .

المبحث الثاني : مفاهيم البحث

اولاً:مفهوم التنمية : عرفت لغويا: (بأنها مشتقة من الفعل ((نما)) في قال نما الشيء نماءً ونموا ايزاد وكثر ونما الشيء تنميةً بمعنى انماه، وبذلك فان كلمة النمو تستخدم بمعنى الزيادة وكما تأتي بمعنى الارتفاع[1].

اما اصطلاحا: يمكن تعريف التنمية بالمعنى الحضاري الشامل: بأنها التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان والجماعة والمجتمع الذي يؤدي الى التغيير في العلاقات والانماط السلوكية لدى الافراد، وتفجير الطاقات والامكانيات وتوظيفها لصالح المجتمع بما يجعله اكثر تقدماً نحو الاحسن والافضل والارقى [2].

وتُعرَّف التنمية بحسب معجم مفاهيم التنمية: بأنها عملية هادفة نحو تحسين نوعية الحياة لكل البشر في المجتمع، وقد تضمنت ثلاث مقومات اساسية **اولها:** رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع عن طريق زيادة دخولهم وتحسين مستويات استهلاكهم من الطعام والخدمات الطبية والتعليم ...الخ. **وثانيها:** توفير فرص عمل ملائمة وقد ينجز ذلك بإقامة نظم ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية تأخذ بالحسبان كرامة الانسان وتحترم الذات الانسانية. **وثالثها:** الزيادة في الحريات الفردية التي يتمتع بها الافراد عن طريق توسيع مجالات خياراتهم ومنها زيادة تنوع السلع وزيادة الخدمات لكافة ابناء المجتمع[3].

ومن هنا يمكن التمييز بين النمو والتنمية انطلاقا من المفهوم، اذ ان النمو هو حالة من التطور تدريجيا دون وضع خطة لرسم طفرة نوعية، كما في نمو جسم الكائن الحي وبشكل ادق يمكن ان تكون حالة تغير متواترة ومستمرة دون تدخل الانسان فيه. اما التنمية فهي الحالة التي تحدث ضمن خطة او برنامج وضعه الانسان الغاية منه نقلة نوعية من حالة الى اخرى ضمن مدة زمنية محددة.

وهكذا لا بد من الاشارة الى تعريف الامم المتحدة الذي عرّف التنمية بأنها: عملية مرسومة لتقدم المجتمع ورقيه اجتماعياً واقتصادياً ،وقد تعتمد على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه ليشمل التنمية الاجتماعية كنمو وتطور الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وما الى ذلك[4].

وبناءاً على ما تقدم اتضح ان مفهوم التنمية من اكثر المفاهيم اثارة للجدل لعدم وجود تعريف شامل ومتفق عليه حتى بين علماء الاجتماع انفسهم، كما ان الاختلاف عليه ليس امراً مستغرباً كونه مصطلحاً حديثاً وفي نفس الوقت قديماً، اذ انه من اكثر المصطلحات تداولاً في مختلف الاختصاصات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعظم العلماء يرى انها عملية شاملة ومترابطة من الناحية العلمية يؤثر بعضها بالبعض الاخر، وبذلك هي التي ستحدد وتقرر تطوير سلوك الافراد وتؤدي الى تغيير المجتمع، وبهذا فهي تعني النمو مضافا اليه التغيير والتطوير في الوقت نفسه[5].

لذا ان ارتفاع عدد السكان الملحوظ قد ادى الى تغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعليه فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي مر بمراحل عديدة يمكن عرضها بالشكل الاتي[6].

- **العقد الاول للتنمية:**(1960– 1970) الذي تبنته المجموعة الدولية خلال مرحلة تصفية الاستعمار في العالم الثالث والتركيز على الجانب الاقتصادي بشكل منفرد على وفق منظور هذا العقد تهدف الى زيادة دخل الفرد .
- **العقد الثاني للتنمية:** (1970– 1980) الذي أخذ ينظر الى التنمية على أنها ليست مفهومًا ينجز في جانب واحد (الاقتصادي) بل شملت عدة جوانب ذات بعد اجتماعي وسياسي وثقافي واقتصادي وذلك من خلال احداث تغيرات هيكلية للمجتمعات النامية.
- **العقد الثالث للتنمية:** (1980– 1990) وقد امتاز هذا العقد بالتركيز على الوجه السياسي للتنمية المتمثل بضرورة المشاركة السياسية وتوسيع دائرة اتخاذ القرار في المجتمعات وترسيخ قيم الديمقراطية.
- **العقد الرابع للتنمية:** (1990) وهو العقد الذي رافق سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة والثورة التكنولوجية التي جسدتها ثورة الانقلاب الجماهيرية وانتشار استخدام الشبكات العنكبوتية والمحطات الفضائية وسياسة العولمة الوطنية للدول سياجا بهدف عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها .

ويمكن تعريف التنمية اجرائيا: بانها عملية تطوير وتنمية خبرات وقدرات الافراد من اجل النهوض بالواقع الاجتماعي،ويتم ذلك عن طريق غرس المفاهيم والقيم الايجابية لرفد المجتمع بالأفراد المؤثرين والفاعلين، ومن ثم تحقيق التجانس والانسجام والعيش بسلام ليكون مجتمعا اكثر أمناً ورقياً وتطوراً .

ثانياً: راس المال البشري:هو ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاطات الاجتماعية ،وبعبارة اخرى هو رصيد البلاد من المهارات التي يكتسبها الافراد من جراء التدريب والتعليم وورش العمل التي يعقدها اصحاب الشأن في البلاد من اجل تنمية قدرات افراده [7].

وبذلك يكون راس المال البشري هو المرتكز الاساسي لتكوين وتشخيص الافراد الذين يمتلكون المقدرة العقلية والمهارات والخبرات،لإيجاد الحلول العلمية المناسبة لمتطلبات الحياة ورغبات الافراد لانهم مصدر الابتكار، ويتضمن القدرات الفطرية التي يكتسبها الافراد طوال حياتهم ومن الملاحظ ان المهارات التي يكتسبها الافراد تعتمد جزئيا على قدرتهم الاولية، فأي منظمة يجب ان يكون لديها افراد اكفاء وذو مهارة،اذ يعتمد تحسين الإنتاجية على اس المال البشري المتدرب والمتعلم والذي يتصف بالقدرات والمهارات العالية[8].

لذا تكون المعرفة والقدرات والمهارات والكفاءات والخصائص الاخرى المتجسدة في الافراد او الفئات في المجتمع التي تباينت في وجهات النظر لاستخدام المعرفة والمهارات، فمنهم من وظفها في انتاج السلع والخدمات الامنية والبعض الآخر وظفها لزيادة المنفعة الاقتصادية للمنظمة، وانها تكون نتاج الاستثمار الداخلي للثقافة والتدريب[9].

ومن هنا يكون عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة الامكانيات المتعددة ومواهبها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليمكن استخدامها بصورة مبدعة عن طريق الاستثمار الامثل لكافة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية[10].

وقد عرفه (Baker) بأنه مجموعة الاصول او السمات التي حصل عليها الفرد من جراء التعليم والتدريب والوظائف التي مارسها سابقا والخبرة المهنية، كما هي مجموعة تراكمية يطلق عليها راس المال البشري وهذه العناصر يفترض ان تؤدي الى احدث تأثيرات ايجابية تحقق التقدم المهني، ومن ثمّ تؤدي الى زيادة قيمة الفرد في مؤسسته التي يعمل فيها والمجتمع بشكل عام [11].

كما يطلق مفهوم راس المال البشري على المخزون من المعرفة والمهارات والخبرات والقدرات على الاختراع التي يمكن اكتسابها في كافة مراحل الحياة بدءاً من مرحلة الطفولة وانتهاءً بالشيخوخة، وكما يعد

أحد مكونات راس المال الفكري الذي يتصف بخاصية مهمة هي ان المنظمة تحصل على مساهمته في العمل بدون ان تتملكه بشكل مباشر[12].

اما التعريف الاجرائي لراس المال البشري فهو مجموع الافراد الذين يمتلكون اعلى مستوى من الخبرات والمواهب التي حصلوا عليها عن طريق التعليم، ودوام العمل والمثابرة عن طريق المشاركة في الدورات التدريبية التي جعلتهم قادرين على مواجهة الصعوبات التي تواجههم والمعرفة في توجيه جهودهم نحو انتاجية مجموعة من الخدمات الاجتماعية والامنية.

ثالثاً: الامن الاجتماعي: يعرف الامن بأنه مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها أو امكانياتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الداخلية او الخارجية[13].

والامن في اساسه السيكولوجي هو الشعور بالهدوء والطمأنينة وبعيداً عن القلق والاضطراب وهو شعور ضروري لحياة الافراد والمجتمع، ويعني اطمئنان الفرد على نفسه وأمواله وثقته باحترام حقوقه واحساسه بالعطف والمودة للذين يحيطون به، ويتكون هذا الشعور عادة منذ الطفولة فمن نشأ عادةً على الخوف والرهبة كثيراً ما يحمل بقايا من تلك الرهبة طوال حياته، وما يطمئن الفرد هو انتشار الامن في المجتمع [14].

اما الامن في اساسه السيسيولوجيا فيعني غياب الخطر المادي او الحماية ويعني ايضاً الحماية من القلق النفسي فهو اذن يتضمن جانبين وهما توفير الحاجة والابتعاد عن الخوف، اذ ان الفرد يفقد شعوره بالأمن والطمأنينة عندما يواجه التهديد بالخطر سواء كان الخطر ناشئاً عن دوافع الافراد التي لا يتمكن من السيطرة عليها،والتي تؤدي الى حدوث صراعات داخلية او ناشئا من الظروف الاجتماعية الي يعيش فيها الفرد مثل حرمانه من حب الابوين وعطفهما او ناشئا عن الظروف الحياة مثل التعرض للفشل المتكرر او تدهور الحالة الاقتصادية. وترى (كارن هورني) ان اي شيء يهدد امن الفرد يثير فيه القلق،وأهم ما يهدد أمن الطفل هو الحرمان من حب الابوين في المرحلة المبكرة من حياته. وقد حدد (ماسلو) العوامل التي تنتاب الفرد في حالة فقدان الامن هي الشعور بالرفض او النبذ في المجتمع والشعور بالذنب والرغبة في العزلة او الخوف من احداث الحياة وزيادة مشاعر الشك والغيرة والكره وفقدان احترام الذات [15].

لذا يمكن القول ان الامن الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بعناصر الحياة الاجتماعية بوصفه يقترن بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمة والثقافية والدينية والجنائية للمجتمع، فهو يستند الى توفير الحماية من خطر الجوع بمعنى ان تحقيقه يعتمد على اشباع الحاجات الاساسية للأفراد والجماعات، ويتم ذلك عن طريق حماية موارد الانتاج بمختلف القطاعات التي تضم المصانع والمزارع ومصادر الطاقة وطرق المواصلات والأموال العامة والخاصة، ويتم حمايتها بوجود قوانين تحفظ وتنظم عمل رؤوس الاموال وتنميتها، وبهذا تمكن القطاعات العامة والخاصة من القيام بالبرامج والمشاريع التنموية البشرية التي تكون بعض مهامها توفير السلع والخدمات للأفراد العامة والجماعات لإشباع احتياجاتهم [16].

كما عرفه (الشبيلي) بأنه يدل على مطلق حالة الاطمئنان التي يشعر بها افراد المجتمع والناتجة عن اسهام التنمية المستدامة في تفعيل جميع الاستراتيجيات والامكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى لحماية دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه وتؤكد الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الايجابية في المجتمع [17].

لقد كان مفهوم الامن الاجتماعي موضع اهتمام علماء الاجتماع منذ بدايات تأسيسه حيث لاحظ (اوكست كومت) الاثار العميقة التي احدثتها الثورة في المجتمع الفرنسي، واتضح له ان التيارات العنيفة التي تقذف بالمجتمع ولا يمكن ان نردها الى اسباب سياسية او اقتصادية بسيطة بل هي نتاج الاضطرابات الخلقية، وفساد معايير الراي العام وهذا ما نتج بدوره عن الفوضى العقلية، اذ ان كل ما يقود التفكير من اضطراب وفساد لا بد من ان يتردد صداه في مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي، اذ كانت الحركة الاجتماعية ترتكز في نهاية تحليلها على التفكير الذي يعد في نظره المحور الاساسي التي تدور حول كل مظاهر الحياة الاجتماعية؛ لكون المجتمع ليس بحاجة الى تجانس المصالح المادية والمنافع المتبادلة فقط،بل هو بحاجة ماسة الى اتفاق عقلي ووحدة فكرية من اجل ضمان استقراره وتقدمه [18].

ولعل من اهم واعمق المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالأمن الاجتماعي هو مفهوم الفوضى المعيارية (اللامعارية) او ما يسمى بالأنومي (Anomie) لقد استخدمت هذه المفردة من قبل عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم)، وكان يعني بها حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الامن وفقدان المعايير لقوته الالزامية[19].

وعليه تعد الفوضى المعيارية احد عوامل انعدام الامن في المجتمع وبذلك فأنها تعد احد مصادر الانحراف التي لا تنضب في المجتمع. فالانحراف تهديد وهدم للأمن الاجتماعي فالإنسان المنحرف يهدم اولا ذاته وبعدها او من خلال هدمه لذاته تبدا عملية هدم اجتماعي للآخرين [20].

اما التعريف الاجرائي للأمن الاجتماعي:هو الطمأنينة وعدم شعور الافراد بالخوف ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية والحد من فرص ارتكاب الجرائم، وهذا ما يتطلب خلق نوع من التعاون الامني بين الفرد والدولة .

الفصل الثاني: وسائل ومقومات ومؤسسات تحقيق الامن الاجتماعي

المبحث الاول: وسائل ومقومات الامن الاجتماعي

اولاً: وسائل الامن الاجتماعي: وقد قسمت وسائل الامن الاجتماعي الى قسمين رئيسيين[21]:

1- وسائل معنوية: تعتمد هذه الوسائل على التوجيه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والارشاد الدائم والدعوة الى الخير وغرس القيم الاخلاقية الفاضلة واصدار التشريعات والانظمة التي توضح حقوق الافراد والواجبات التي تؤدي بمن يخالفها او يخرج عنها ويأتي الايمان والعقيدة في قمة هذه الوسائل المعنوية التي توفر الامن الخاص والعام.

2- **وسائل مادية:** تتمثل في الاجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الامن وتوفيره والحفاظ عليه ومراقبة الانشطة التي تخل به وملاحقة الافراد والفئات والافراد الذين يخرجون عليه، وتأتي الدولة في قمة هذه الوسائل التي تأسست اصلا لهذا الهدف ثم وزارة الداخلية للحفاظ على الامن الداخلي ووزارة الدفاع لحماية الوطن من كل عدوان خارجي يساعد في ذلك ايضا العديد من المؤسسات الاخرى في المجتمع.

ثانياً: مقومات الامن الاجتماعي:

1-**سياد القانون:** يعد القانون مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم بعضاً، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة، وتجعله منسجماً فيها وهذه القواعد تجعل سلوك

الفرد متوافقاً ومنسجماً مع افراد جماعته، ولايكون فيها اختلال او انحراف لحماية الفرد بالقدر الذي يتلاءم مع مصلحة الجماعة وتحقيق الحاجات المشتركة لإفراد المجتمع من خلال بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدى التزامهم بها[22].

وقد انطلق الفقيه الفرنسي (ديجي) Duguit لوضع مفهوم للقانون يعتمد على المتطلبات الضرورية للحياة الاجتماعية، فرأى أن أساس القانون أساس مزدوج يقوم على عنصرين أساسيين أولهما: الشعور بالتضامن الاجتماعي، وثانيهما: الشعور بالعدل، ويعد القانون عند ديجي بأنَّه مجموعة القواعد والأحكام التي يدركها الأفراد المكونين للجماعة وعلى أنَّها ملزمة وضرورية لصياغة التضامن الاجتماعي والعدل وفرض القوة والإجبار في تطبيقه، وبهذا ينظر ديجي إلى القانون على أنَّه خط السلوك المفروض على أفراد المجتمع والامتثال للقواعد والاحكام هو ضمان لمصلحة المجتمع بصورة عامة، الإخلال يؤدي الى ردة فعل اجتماعية ضد الفرد الذي ينتهك هذه القواعد القانونية التي تنظم العلاقات داخل الجماعة [23].

وبما ان القانون هو مجموعة من القواعد التي تحدد سلوك الأفراد لذا فان مصادره عديدة هي العرف والتشريع والدين والفقه والقضاء.

وظائف القانون:

للقانون وظائف عدة يعمل على تحقيقها لضبط سلوك الأفراد أو رسم التحركات التي يسير الأفراد بمقتضاها ومنها:

1- دعم السلام في المجتمع: فعن طريق الامتثال للقانون يتحقق الاستقرار الاجتماعي ويحفظ للمجتمع مؤسساته الاجتماعية هيبتها، ويشعر الأفراد بالأمن والاطمئنان على أموالهم وحرياتهم الأمر الذي يجعل الأفراد أكثر قوة وتماسكاً واحتراماً للقواعد الاجتماعية (القانونية) ويقول أحد الفلاسفة الرومان ((إنَّما نكون عبيداً للقانون لنصبح بالقانون أحراراً)) أي ليكفل لنا حرياتنا.

2- التوافق والانسجام بين مصالح الأفراد المتعارضة: ان ندرة بعض الاحتياجات وصعوبة تحقيقها قد يؤدي إلى التنازع والتنافر بين أفراد المجتمع إذ يحاول كل فرد تحقيق مصلحته على حساب الآخرين، ولذلك يكون القانون الحكم الذي يكفل التوافق بين مصالح الأفراد المتعارضة والموازنة بينها وطغيان المصلة العامة.

3- تحقيق العدل: القاعدة القانونية أداة لضمان وتحقيق العدل بين أفراد المجتمع دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو الدم وهذه القواعد تتصف بالعمومية والتجريد والمساواة بين الناس وبما يضمن الحقوق الاجتماعية[24].

وعند سيادة القانون اطمأنت النفوس وهدأت الخواطر ويشعر افراد المجتمع بانهم في مأمن من اي تجاوز او اعتداء على اموالهم او حياتهم او اسرتهم وليس من الغريب ان نجد في المجتمعات او الدول التي يسود فيها القانون يشيع فيها الامن والاستقرار فهيئة القانون تستثير في النفوس التي تريد الشر بالآخرين مخاوف من جراء العقاب؛ نتيجة لتجاوزهم على حقوق افراد المجتمع وهذه المخاوف تعد من اكبر الروادع التي تمنع الاشرار من القيام بأفعال شريرة ومن ثم يكون الناس في مأمن من الاشرار واعمال الطغيان فقد قال الرسول الاكرم (ص) (من آذىمؤمنا فقد آذاني)[25].

2- **التكافل الاجتماعي:** إن ظاهرة التكافل الاجتماعي من الظواهر الأساسية التي تحقق التماسك الاجتماعي ولما لها من أهمية كبيرة فقد أكدها نبينا الكريم محمد (ص)، ونعنيبها مساعدة المحتاجين والمعوزين في المجتمع والاطمئنان عليهم والعطف والمودة لهم ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم وتقديم العون والخدمة والمال، وقد ساد في المجتمع العراقي ظاهرة التكافل الاجتماعي المبني على أساس التعاون بين أفرد المجتمع

دعماً للمعوز مادياً أو من يقع تحت طائلة مشكلة مادية أو غيرها، مما يجعل أفراد المجتمع بجمع مبالغ مالية لمساعدته[26].

بالإضافة الى ذلك يمكن تقديم الوعظ والإرشاد للأقارب انطلاقاً من القول المأثور ((الكلمة الطيبة صدقة))، لذلك في كثير من الأحيان ينبغي ان نقوم بإرشاد أرحامنا بشيء من الكلام لإدامة المحبة والتواصل الذي يفضي إلى زيادة التقدير والاحترام، ويترتب على مساعدة ودعم الفرد المعوز (مادياً أو معنوياً) عدة ايجابيات منها معالجة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها، مما يقلل من السلوك الإجرامي، ومن ثم قد ينعكس إيجاباً على المجتمع المحيط به.

وبذلك ان الفرد يبادر بتقديم العون لأخيه قبل ان يطلب حاجته وبهذا يكون الاحسان من الركائز الاساسية للمجتمع مما يزيد من التماسك والاستقرار والوئام كون أفراد المجتمع يرشد احدهما الاخر، اذ يشعر كل فرد انه ليس وحده بل هناك الآلاف يعيشون معه على ارض واحدة، وهو محتاج لهم كما هم محتاجون اليه وانه جزء مهم من هذا المجتمع سيؤثر سلبا على الجزء الاخر وعليه ان روح المجتمع وامنه قائم على التكافل الاجتماعي[27].

المبحث الثاني: اهم مؤسسات تحقيق الامن الاجتماعي:

ان الامن الاجتماعي يتطلب جهودا منتظمة في مؤسسات سواء كانت رسمية او غير رسمية تسعى الى النهوض والرقي بالمجتمع ويكون من ابرز مهامها توفر الامن العيش الكريم ومن هذه المؤسسات (المسجد، والاسرة، المؤسسات التعليمية، منظمات المجتمع المدني)

1- **المسجد:** هو المصدر الاول الذي يشع منه النور والهداية الى المجتمع وبمثابة مركز لتطييب النفوس واصهارها في بودقة واحدة لتنعم شخصية المجتمع بالهدوء والطمأنينة، خالية من المسكرات والجشع والتكبر والشهوات وتتسم بالزهد والمساواة والاخوة والتعاون، وذلك قد يغنيك عن الكثير من كتب المفكرين والفلاسفة الذين كرسوا جهدهم لسنوات عديدة لتطبيق ذلك على ارض الواقع.

ما زال للمسجد دور كبير في تحقيق الامن الاجتماعي انطلاقا من محاوره الدينية الانسانية التي تجعل من الفرد متمتعا بالسكينة والطمأنينة عن طريق الارشاد والتوجيه الديني والحث على العمل الصالح بما يرضي الله والمجتمع؛ كون العمل الصالح من افضل الاعمال التي فرضها ونادى بها الاسلام، لذا توجب على الفرد المسلم الزهد والتعاون بما ان الامن هو حاجة ملحة بالنسبة للمجتمع فقد امرنا الله بالبر والعمل الصالح، والابتعاد عن الانانية والعداء والتناحر بين ابناء المجتمع انطلاقا من قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[28]. وبذلك فقد جاءت احاديث نبوية كثيرة لتتاول هذا الموضوع المهم بالنسبة لحياة الناس، اذ اعطى الله الفرد الذي يذود عن امته واهله وماله وارضه منزلة عالية من اجل تحقيق امنا اقتصادياً واجتماعياً ودينياً .....الخ ذلك ،اذ قال نبي الرحمة (ص) ((من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد))[29]. ويدل ذلك على ان الرسالة السمحاء التي ارسل بها خير الناس خلقا وخلقا الذي دعا فيها الى التسامح والكرم والتعاون بين كافة اطياف المجتمع ودياناته.

واستنتاجاً من ذلك ان رسالة المسجد شاملة وواسعة تنادي بفرض الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كون صلاح المجتمع بتطبيقه للمبادئ الدينية والاخلاقية والانسانية، كما فرض الله الزكاة في مواطن كثيرة من

القرآن الكريم لكون هناك امناً اقتصادياً وبعبارة اخرى انه متى ما التزم المسجد بتعاليم ومبادئ الاسلام الحنيف يكون عاملاً مهماً في شيوع الامن الاجتماعي.

2- **الاسرة :** تعد الاسرة احدى المكونات الاجتماعية في المجتمع وبهذا فهي أصغر وحدة اجتماعية يتكون منها البناء الاجتماعي وهي على ثلاث اشكال، النووية: وتتكون من الأب والأم وأطفالهما غير المتزوجين. العائلة الممتدة: وتتكون من الأب والأم وأولادهم المتزوجين وأطفالهم يعيشون في مكان واحد كوحدة اجتماعية واقتصادية تحت رئاسة رجل واحد وهو الأب أما العائلة المركبة: فهي تتكون أما من الزوج وزوجاته وأولادهم أو زواج رجل له أولاد من زوجة المتوفي أو المطلقة أو زواج مرأة لها أولاد من زوجها المتوفي أو طليقها مع ما ينجبه الزواج الجديد من أولاد [30].

ففي القرآن الكريم لا يكون مفهوم الأسرة بمفهومها الصريح لكن جاءت بمعاني مختلفة كالوالدين والذكر والأنثى وقوله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾[31].

وتلعب الأسرة دوراً فعالاً في تربية الأفراد على القيم والعادات والأعراف كون الطفل بمفرده لا يستطيع التمييز بين الجيد والسيئ والصالح والطالح والخير والشر، ولا يمتلك أي تصور عن القيم الأخلاقية ولا يمكن إدراكها، فيحصل على احتياجاته الأساسية من الأم ثم يتعلم القيم التي يملكها الأب ثم الأخوة ثم الأخوات ثم الأقارب وهكذا يكون دور الوالدين مؤثرًا في النمو الذهني والعقلي والعاطفي والاجتماعي للطفل، فان الأطفال يتعلمون القيم الأخلاقية والمعنوية من خلال مشاهدتهم لسلوك الوالدين وبقية أفراد الاسرة [32].ومما سبق يمكن أن نستنتج أهمية الأسرة في الامن الاجتماعي عن طريق التوجيه والإرشاد التي تؤديها الأسرة، ومن ثم يصبح الفرد من خلالها مهذب السلوك حَسِن التصرفات ومسيطراً على انفعالاته يعمل لمصلحة نفسه والآخرين.

لذا ان الاسرة هي وحدة اجتماعية في المجتمع تكون التنشئة الاجتماعية من ابرز مهامها ، كما إنها الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق دوافع الانسان الطبيعية والاجتماعية منها بقاء النوع وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي، فضلاً عن اشباع الرغبات الجنسية واشباع عواطف الابوة والاخوة وبهذا يمكن القول ان الوظائف التي تقوم بها الاسرة هي وظائف تستمر لمدة زمنية طويلة :وذلك ما يعود الى روابط دائمة ميزتها عن بقية الجماعات الاجتماعية الاخرى، واخيرا ان الاسرة نظام اجتماعي يؤثر ويتأثر سلباً او ايجابا بالأنظمة الاجتماعية الاخرى المكونة لبناء الاجتماع(33).

3- **المؤسسات التعليمية:** هي الاماكن التي يرتادها الافراد لغرض تلقي التدريب والتعلم وبهذا يمكن الوصول الى نتائج ايجابية في المجتمع، والحصول على افراد فاعلين لغرض المساهمة في التطور الرقي كان يكون تطوراً ثقافياً ام اقتصادياً ام اجتماعياً، وقد يكون مدى استقرار المجتمع وتماسكه يرتبط طردياً مع عدد الافراد الحاصلين على التعليم، وقد قسمت المؤسسات التعليمية في العراق بحسب المراحل العمرية بدءاً من رياض الاطفال والمدارس الابتدائية ثم التعليم الثانوي ثم المعاهد والكليات.

فالمرحلة العمرية الاولى للطفل هي الترعرع في كنف اسرته، وهذا ما يدل على ضيق علاقته بالمجتمع ومن ثم جماعة اللعب ثم يبدا الفرد باتساع علاقاته الاجتماعية وبعد ذلك ينتمي الى المدرسة التي تميزت بسعة علاقة الافراد، وتحولها من الاسرة الى المدرسة اذ يلتقي الاطفال بأشخاص اكثر مما كان عليه متمثلين بالهيئة التعليمية والتلاميذ اضافة الى انهم يتلقون التعليم عن طريق المناهج التربوية التي وضعت لذلك.

4- **منظمات المجتمع المدني:** هي جمعيات غير حكومية يقوم بتأسيسها بعض افراد المجتمع لغرض تحقيق اهداف انسانية غايتها رسم البهجة على وجوه افراد المجتمع، وقد تكون جميع مهامها تطوعية دون اغـراض ربحية او مصلحة خاصة لذا ابتعدت عن الانانية والجشع كون هدفها خدمة للصالح العام. ففي العـراق فقـد اندرج اسمها تحت عنوان النقابات منها نقابة الاطباء ونقابة المهندسين ونقابة المعلمـين ..... الـخ وكـذلك منظمة الهلال الاحمر وغيرها من الامثل المنتشرة في المجتمع العراقي.

في السنوات الاخيرة عدّ العراق من اكثر البلدان التي تعاني من الصراعات والنزاعات لعقود طويلـة فقد كان لا بد لهذه المنظمات ان تعمل في هذا المجال؛وذلك بتفعيل اسلوب الحوار والمفاوضات بين الاطراف المتنازعة ونبذ العنف والعمل مع الحكومة من اجل حل النزاعات بصورة ودية وسـلمية دون اللجـوء الـى الحلول المسلحة التي تتفاقم معها الخسائر المادية والبشرية، مما يؤثر سلبا على التنمية وموارد البلاد المختلفة وخسائر بعض الطاقات البشرية المنتجة والمتدربة.

كما تعمل بعض المنظمات على جلب الدعم المادي والتمويل من الدول المانحة ومن المنظمات العالمية لتمويل عملية تسوية الامور التي سببت النزاع، وبهذا تكوين لجان مستقلة لمتابعة نزع السلاح واعادة تعميـر المناطق المتأثرة من جراء الحروب، وتعزيز السلام بين الأطراف المتنازعة في المجتمع ومراقبة كافة بنـود السلام وكما تقوم المنظمات بمعالجة المشاكل التي تؤدي للنزاع كالتهميش وعدم المساواة في توزيع الثـروات بين افراد المجتمع، والاستفادة من موارد البلاد بصورة عادلة وسليمة اضافة الى تراس بعض الندوات التـي تعقد لغرض زرع ثقافة التسامح والمحبة والسلام بين صفوف الشعب العراقي.

هناك مجموعة من الاهداف لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيقها منها[34].

1- حشد الطاقات لمحاربة الجهل والفقر والمرض.
2- تشجيع العمل التطوعي او التكافلي بين فئات المجتمع المختلفة.
3- المحافظة على البيئة وحماية الموارد واستخدامها.
4- الاهتمام بالشرائح الضعيفة في المجتمع لاسيما الطفل، المرأة، والعجزة والمعوقين.
5- التدريب الشباب وتنمية قدراتهم وتشجيع مشاركتهم في المنظمات الحديثة.
6- تشجيع التعاون والارتقاء بالعمل الحرفي وزيادة المهارات.
7- نشر وتشجيع الثقافة المعرفة للحقوق والواجبات الفردية والجماعية ودرء الكوارث وفض النزاعات.

5- **المؤسسة الامنية:** هي من اهم المؤسسات الخدمية في المجتمع اذ القيَ على عاتقها حماية افراد المجتمع وممتلكاتهم مما ينعكس ايجاباً على استقرار النظام العام وديمومته وبالتالي انها تتصدر المؤسسات الخدمية الاخرى لأنها تعمل على توصيد الامن في المجتمع وهذا ما يجعل المجتمع اكثر نمواً وتطوراً ورقياً وازدهاراً.

وبعد سقوط بغداد على يد القوات الامريكية فقد انتاب هذه المؤسسة انتكاسات متعددة نتيجة اعادة تشكيلها من قبل سلطة الائتلاف الموحد في عهد (بول برايمر)، وتسييس بعض القيادات الامنية التي تستجيب لرغبات ومرجعيات سياسية، وقد يكون تسرب بعض المعلومات الحساسة التي تجعل من رجل الامن غير قادر على تنفيذ واجباته وهذا ما يسب ضعف الانتماء الوطني لدى بعض رجال الامن. وللتدخلات السياسية في المنظومة الامنية وعدم تطبيق القانون على كافة المجتمع ادى ذلك الى انهيار نفسي وفوضى امنية وانهيارا لمنظومة القيم الامنية في المجتمع في تلك الفترة.

ولعل من اهم المعوقات التي تعيق عمل المؤسسة الامنية هي الصراعات السياسية المتكررة اثناء تشكيل الحكومة العراقية، وخاصة في الاعوام الاخيرة، اذ يسعى كل حزب ليشغل هذه الوزارة او تلك لأهميتها وحساسيتها في المجتمع، وهذا ما افرز عنه تدهور الاوضاع الامنية في العراق من جراء عدم اكمال الحكومة الحقيبة الوزارية ومن ضمنها الامنية اذ اصبحت دون وزير، وكل ذلك نتيجة التداخل بين المؤسسة الامنية ولتحزبيه وربما تتوقف تلك الفوضى بفصل سياسة الاحزاب عن المنظومة الامنية وبهذا تصبح المؤسسات الامنية مستقلة بحالها لتكون بعيدة عن كافة الضغوط المسلطة عليها وهذا ما ينعكس ايجابا لممارسة مهامها على اكمل وجه.

اضافة الى ذلك ان مهمة الامن لا تقع على عاتق رجل الامن بمفرده فحسب بل المواطن هو المرتكز الاساسي في صناعة الامن،وهو من يحترم القانون والنظام وفي نفس الوقت يرتكب جريمة اختراق القانون لذا يجب ان تكون هناك عملية توعوية وورش عمل معدة على وفق برنامج الغرض منها شعور المواطن بان الامن لا يتحقق من دونه، وقد يكون عملية تكاملية بين المنظومة الامنية والموان لغرض المساعدة بينه والمؤسسات الامنية وللوصول الى تلك النتائج ربما تساهم وزارة التربية بوضع منهج يضمن المادة العلمية للطلبة واثرائهم بالمعلومات الاساسية لتوفير الامن ليكون هناك شعور متبادل بين الفرد والمؤسسات الامنية.

الفصل الثالث: مفهوم التدريب وعناصر رأس المال البشري:

ان رأس المال البشري لم يكن احد عناصر الانتاج فحسب بل اصبح كاستثمارات في الوقت الحاضر والمستقبل لذا اهتمت الدولة به، وعملت على تطوير وابتكار اسمى السبل والادوات لاستثمار الطاقات البشرية وتوظيف القدرات الذهنية والإبداعية في خلق وتنمية القدرات الذهنية للموظفين على شكل خدمات صحية وتربوية وصحية ...الخ.[35]

المبحث الاول: مفهوم التدريب

يعد التدريب احد مقومات تنمية راس المال البشري التي تعطيها المؤسسات اهتماما بالغا في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لبناء افراد قادرين على مواكبة التغيرات الوظيفية ومنها الامنية او الانتاجية وغيرها من المؤسسات،لذا ان التدريب هو عملية تنمية وتطوير سلوك الانسان وقدراته الإبداعية عن طريق نقل الخبرات المعرفية او المهنية او المهارات الى الافراد لغرض تحقيق معايير مرغوب فيها.

ويعرف التدريب بأنه نشاط مخطط يهدف الى تزويد الافراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي الى زيادة معدلات اداء الافراد في العمل الذي يمارسونه[36].

وقد عرفه (فيكو) في كتابه مبادئ ادارة الموارد البشرية هو العملية التي عن طريقها يتم تزويد الموظفين او العاملين بالمعرفة والمهارة من اجل تنفيذ عمل معين[37].

فقد عملت الحكومة العراقية على فتح ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين رغبة منها النهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي لهم مما زاد من معلوماتهم وخبراتهم التي اكتسبوها من جراء تلك الدورات.

انواع التدريب: قسم التدرب الى انواع عديدة بحسب تطبيقه والظروف الزمانية والمكانية وكما مبين ادناه[38]:

- من حيث التطبيق:

1- التدريب النظري: يعتمد هذا النوع من التدريب على النظريات الافكار والمعلومات والمعارف التي قد يتجلى عنها زيادة الخبرات والمهارات وبذلك يكون المدربين هم اساس العملية التدريبية بدءا من اعداد المـــادة وانتهاءً بالمتلقي الا وهم المتدربين

2- التدريب العملي: ويعتمد على المهارات والخبرات الميدانية والتطبيقات بـــشكل أكبـــر مـــن المعـــارف والنظريات، اذ ينزل المدرب والمتدربين الى ارضية الواقع والعمل بشكل مباشر مما يزيد من مصداقية ودقـــة الخبرات المكتسبة بصورة عملية.

- من حيث مكان العمل:

1- يكون التدريب داخل المؤسسة:أي يتم التدريب داخل المنظمة أو مكان عمل المتدرب،وهذا النوع مناسب من حيث قلة التكاليف وكذلك التزام المتدربين بالوقت والحضور، وقد يستوجب وجود مكان مناسب للتـــدريب لتحقيق أهداف البرنامج التدريبي ضمن الخطة التي اعدت له.

2-يكون التدريب خارج المؤسسة: وقد يتم التدريب في هذا النوع خارج المنظمة أو مكان عمـــل المتـــدرب، وهذا النوع مناسب في حالة عدم توفر مكان مناسب للمتدربين للتدريب داخل مكان العمل ومفيد في تـــدريب القيادات والدورات التي تحتاج إلى متطلبات خاصة.

- من حيث الوقت:

1-يكون قبل بداية العمل: وهو ضمن برامج الإعداد لوظيفة ما، وهذا الإعداد ممكن أن يكون عامًا أو خاصًـــا ويمكن أن يكون في مقاعد الدراسة أو من خلال المؤسسات قبل التوظيف لإعداد المتدرب لوظيفة ما أو لعمل ما ويتطلب مدة زمنية أكثر من برامج التدريب أثناء الخدمة.

2-التدريب المستمر لجميع العاملين : يطلق هذا النوع من التدريب أثناء الخدمة الذي يقدم للمتدربين في حالـــة انخفاض الأداء أو ظهور مستجدا ت تطلب التدريب أو حتى من باب تحفيز المتدرب وتجديد نشاطه ومراجعة معلوماته.

ان التحاق الافراد بعمل ما قد يجعلهم يحتاجون إلى دورات تدريبية للقيام بالوظائف التي سيشغلونها وربما تتعرض بعض الوظائف للتغيير، كما أن الأفراد قد لا يقومون بعمل واحد فقط بل يمارسون عدة اعمال وفقاً لمسارهم الوظيفي مما يتطلب إعادة تدريبهم وإن التطور التكنولوجي الحاصل، وما ترتب عليه من إدخال تكنولوجيا جديدة مستحدثة في مجالات العمل سواء كان اقتصادياً ام اجتماعياً ام امنياً يتطلب إنشاء وظائف جديدة تتناسب معها بطرق ايجابية تصب في مصلحة البلاد ، كما ان محاولة تقديم خدمات اجتماعية جديدة للمجتمع يستوجب توفر مهارات معينة لا يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام الأفراد الحاليين دون تدريبهم حتى ولو كانوا من الأفراد ذو مهارة عالية إلا إذا زجوا في دورات تدريبة خاصة على تلك الأعمال وبذلك قد يؤثر نوع التدريب ومدته.

مستويات التدريب:

ومن هنا برزت اهمية التدرب على مستويين رئيسيين هما:

- **المستوى الاول:** اهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة اذ انه ويحقق لها مجموعة من الفوائد منها[39]:

1- زيادة الطاقة الانتاجية والاداء التنظيمي، اذ ان الموظفين يكتسبون المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم ليساعدهم في تنفيذ المهام المنوطة اليهم بالكفاءة اللازمة والوقت الممكن والموارد المالية نفسها.

2- يساهم التدريب في خلق الاتجاهات الايجابية للعاملين نحو عمل مؤسستهم.

3- يؤدي التدريب الى توضيح السياسات العامة للمؤسسة، وبهذا يرتفع اداء العاملين عن طريق معرفتهم بأهداف المؤسسة.

4- يؤدي الى ترشيد القرارات الادارية وتطوير الاساليب والاسس والمهارات القيادية الادارية لرؤساء العمل.

5- يساهم التدريب في بناء قاعدة فاعلة للاتصالات والاستثمارات الداخلة، لذا يؤدي الى تطوير أساليب التفاعل بين الافراد العاملين من جهة والادارة من جهة اخرى.

- **المستوى الثاني:** اهمية التدريب بالنسبة للموارد البشرية اذ يحقق لهم الفوائد الاتية[40]:-

1- يساعد الموظفين على فهم أهداف المؤسسة وتوضيح دور كل فرد فيها.

2- يساعدهم في حل مشاكل العمل.

3- يزيد وينمي الدافعية نحو الاداء ويخلق فرصًا للإبداع وتطور المهن لدى العاملين .

4- يساهم في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة او كلتيهما.

5- يساعدهم في تنمية القدرات الذاتية للإدارة ويوفر الراحة النفسية لدى العاملين .

أهداف التدريب:

ان التدريب هو عملية تعلم ووسيلة فعالة الهدف منها اكتساب المهارات والخبرات والسلوكيات المرغوبة والمطلوبة من الموظفين في المنظمة لزيادة أدائهم وكفاءتهم لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية[41] :

1- يحقق أداء العمل بفاعلية وسد الثغرات الموجودة بين معايير الأداء المطلوبة وبين الأداء الفعلي لتنمية وزيادة ولاء الموظفين في المنظمة التي يعملون فيها وزيادة رغباتهم في العمل.

2- يُمَكن الموظفين في المؤسسة من تأدية الواجبات التي تقع على عاتقهم بأفضل الطرق وبالكفاءة والفعالية المرجوة منهم .

3- يجنب الموظفين في المنظمة من الوقوع في الأخطاء أثناء تأدية أعمالهم ويقلل حوادث العمل، والتي غالباً ما تحدث في المشاريع الانتاجية والخدمية لنقص كفاءة وخبرات العاملين وانخفاض قدراتهم ومهاراتهم الفنية.

4- يعمل على زيادة الدافع الذاتي للموظفين، ومن ثم زيادة كفاءتهم وتحسين إنتاجهم كماً ونوعاً عن طريق توعيتهم بالأهداف التي تبغيها المنظمة و سياساتها على المدى القريب والبعيد .

5- رفع الروح المعنوية للموظفين في المنظمة كون زيادة خبرة الموظف في عمله وتنمية مهاراته ومعلوماته خلال مرحلة التدريب يتكون لديه إحساس داخلي بالأمان والأهمية.

اساليب التدريب: بما ان اساليب التدريب عديدة فقد يعتمد المدرب في اختيار أسلوبه الذي يعتمد عليه دون غيره على عدد المشاركين في البرنامج التدريبي وتوفير الاماكن اللازمة للمتدربين فضلاً عن خبرة المدرب وقدرته على توصيل المعلومات للمتلقين، لذا يمكن عرض هذه الاساليب على النحو:

1- أسلوب المحاضرة: يقترب من عملية التعليم، اذ يوصف بانه التقليدي يقع على المحاضر الدور الأساسي كمقدم للمعلومات دون وجود فرصة للنقاش وتبادل الافكار يستخدم في الجماعات الكبيرة وفي تقديم الرشد والتوجيه للموظفين الجدد.

2- أسلوب النقاش: يعتمد هذا الاسلوب على وجود مدرب يتمتع بمرونة عالية يعطي الفرصة للمتدربين لغرض تشجيعهم وابداء آرائهم لخلق جو علمي مشحون بالأفكار والمعلومات اللازمة.

3- المناوبة: وبحسب هذا الاسلوب يتم تدريب العامل عن طريق قيامه بالعمل في كل قسم، تحت إشراف مدرب مناسب، اذ يتدرب العامل على مختلف الأعمال ويكتسب الخبرة اللازمة.

4- أسلوب دراسة الحالة: وقد يستخدم هذا الاسلوب عند تقديم أو افتراض مشاكل إدارية واقعية ويتم مناقشتها بين المدرب والمتدربين ليضعوا بعض الحلول المناسبة، إذ ليس هناك نمط واحد للحالة بل تتخذ أشكالاً مختلفة، فهي تقريب الواقع للمتدرب لوضعه أمام مشكلة إدارية قد تكون حقيقية.

5- أسلوب الادوار: يبدأ هذا الأسلوب بطرح المدرب أو الاستاذ بعض الامثلة الواقعية او الافتراضية بهدف تقسيمها على شكل ادوار وتوزيعها على الأعضاء المتدربين وعندما يكون المدربون على نمط الاشراف يكون هناك دور مكتوب لشخص يلعب دور المدير ودور أخر لشخص يلعب دور المرؤوس، بحيث يتصرف كل شخص وفقا لمقتضيات الدور المحدد له، ويكون هناك فريق آخر من المتدربين يمثلون دور المشاهدين والمراقبين لهذا الأداء، وتعاد هذه الأدوار لمتدربين اخرين ليساعد في توسيع المتدربين وإزالة سوء الفهم الذي قد يكون لديهم عن بعضهم البعض.

6- اسلوب التدريب الميداني: قد يكون هذا الاسلوب من افضل اساليب التدريب اذ يعطى للأطباء والمهندسين في المستشفيات والشركات ليكتسبوا خبرة حقيقية عن طبيعة العمل الذي درسوه او خاضوا بعض الاختبارات فيه أو لمزاولة تخصص من نوع آخر لم يمارسوه ويتم ذلك تحت إشراف جهات متخصصة ذات علاقة بالعمل ويتطلب ذلك حضور المتدربين في صفوف تعليمية باستمرار لمناقشة المسائل التي تتصل بالعمل والاجتهاد في وسائل حلها.

7- اسلوب العصف الذهني[42]: ويعتمد هذا الأسلوب على قيام المدرب بعرض مشكلة وتحليلها وطرح بعض الاسئلة على الحاضرين في الدرس التدريبي ليبدوا آراءهم بشكل سريع دون تردد في التفكير، وقد يعتمد هذا الأسلوب على أن العرض السريع للأفكار والآراء يمكنه أن يحرر الدارسين من الجمود ويشجعهم على المشاركة، فضلاً عن كثرة الآراء الكفيلة بتغطية جوانب الموضوع أو المشكلة التي أثارها المدرب على العرض ويشجع الثقة في نفوس الدارسين ويجعلهم اكثر فعالية وتأثيرًا في تقديم الحلول الناجعة .

المبحث الثاني : عناصر التنمية البشرية .

يرتكز مفهوم راس المال البشري على مجموعة من العناصر الاساسية ذات العلاقة بتنمية قدرات الانسان ،ومنها الصحة والتعليم والمستوى المعيشي الذي يتضمن الاجور او المرتبات الناتجة عن العمل الذي يحصل علية الفرد، وهذا ما اكد عليه برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 1990 لأهميته في تطوير المهارات والقدرات الانسانية وهذا ما ينعكس إيجابًا على رفاهية ورقي المجتمع. وسيتم عرض هذه العناصر بالشكل الاتي :

1- الصحة: تعد الصحة من اهم العناصر فعالية في نشاط الانسان وفي ديمومته وبقائه، وهي تكوّن مع التعليم، والعمل مثلث عناصر التنمية البشرية الاساسية .

ولأهمية عنصر الصحة للإنسان او المجتمع فان الانفاق الحكومي على الصحة اصبح يعد استثماراً غير مباشر للطاقات البشرية او القوى العاملة مستقبلاً. حتى ان شعار (الصحة للجميع) اصبح شعارًا ترفعه العديد من المؤتمرات الصحة العالمية فالصحة حق اساسي من حقوق الانسان كما انها هدف اجتماعي عالمي[43].

وبهذا القول ان اهمية سلامة الانسان من الامراض موضوع اساسي بالنسبة للموظفين وهذا ما اكدته الصحة العالمية (W.O.H) من خلال تعريفها ((للصحة) (انها حالة السلامة والكفاية البدنية والنفسية، والاجتماعية الكاملة وليست مجرد خلو الفرد من الامراض او العجز)[44].

لذا فقد عرفت الصحة بحسب معجم العلم الاجتماعية هي حالة تمتع الفرد بكامل عافيته البدنية

لا ضير أن عنصر الصحة من العناصر الاساسية التي تؤثر على تنمية راس المال البشري ومن ثم على الامن الاجتماعي، اذ توجد علاقة وطيدة ظهرت عن طريق تأثير الصحة في التنمية البشرية فان هذه العلاقة تبرز من خلال وجود علاقات متشابكة ومتبادلة وكل منهما، يعد الانسان غاية، وبهذا تساعد الصحة على التمتع بمباهج الحياة من جهة، وعلى العمل والابداع من جهة ثانية[45]

ولذلك فان الصحة الجيدة أساس رفاهية البشر، وإنتاجهم، والسياسة الصحية القائمة على قاعدة أساسية في المجتمع للتنمية وتتصل المشاكل الدقيقة للصحة في العالم النامي بشكل وثيق بظروف البيئة ومشاكل التنمية[46].

وبعد الكلام عن علاقة الصحة بتنمية رأس المال البشري، فان هذه العلاقة لا تختلف من حيث القوة في التأثير، والتأثر بالعناصر الاخرى، كالعمل، إذ إن الصحة تؤثر في نوع وطبيعة العمل الذي يمتهنه الفرد، ومن ثم يكون مؤثرا في مقدار وكم الدخل الذي يحدد بدوره مستوى المعيشة، ومن هنا فانه من المنطقي أن يكون الشخص السليم من الامراض أقدر على العمل والانتاج من الشخص المصاب بمرض ما وبذلك تكون هناك فرصة كبيرة في أن يحسن الفرد من دخله، ويعمل على زيادته ورفع مستوى معيشته،فيحقق رغباته، وامانيه

2- التعليم:يعرف التعليم بانه (نقل المعرفة والمهارات والقيم من المعلم الى المتعلم)[47]

ويعني ذلك ان التعليم يتجاوز حدود المهنة التي يزاولها الفرد في المجتمع ونشاطاته وخبرات المتعلم .. الذي بدوره يتجاوز الطالب الذي يجلس على مقاعد الدراسة ... فالإنسان يبقى في دائرة التعلم حتى بعد خروجه من المدرسة، كما ان اهمية التعلم لأفراد المجتمع تكمن في فسح المجال امام هذا المتعلم في الابتكار وحسن اتخاذ القرار سواء اكان متعلقا بمجال عمله او تنظيم حياته وحسن توزيع دخله والاستفادة من الخدمات التي يوفرها له مجتمعه، فقد اصبح التعليم في العصر الحديث لا يركز على اكتساب المعارف والمهارات، فقط، بل يؤكد القيم والمعايير الاجتماعية والاتجاهات المرتبطة بكفاءة ودقة وسرعة الانتاج وحسن استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة وتوظيفها بكفاءة عالية[48]

لقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة وبدونه يصعب على الانسان في وقتنا الحالي التكييف والتكيف مع متطلبات الحياة علما ان متطلبات مجالات الحياة تزداد كل يوم كثرة وتنوعاً وتعقيداً.

لذا تمثلت اهمية التعليم في تنمية رأس المال البشري عن طريق غرس الاتجاهات والقيم والعمل على زيادة فرص المشاركة للفرد في عملية التنمية كما يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم ينتج فردًا فاعلاً في تعزيز الامن الاجتماعي

ومن اهم القيم التي يعمل التعليم على غرسها في نفوس الافراد هي قيمة العلم حيث ان العلم في ذاته قيمة اساسية من قيم المجتمع وهو الذي يفتح امام الانسان آفاق المعرفة، اضافة الى تعويد الطلاب على اتباع الاسلوب العلمي في التفكير والالتزام بالدقة والحياد والموضوعية. ويستوجب ذلك الاهتمام بالتعليم لزرع الروح الخلاقة والمواقف الايجابية ازاء العمل والاخلاق [49].

3-العمل : هو الجهد الاداري والعضلي الذي يبذله الانسان بهدف انتاج سلعة او خدمة ما كما انها لفعل الذي يحصل الانسان عن طريقه المادة وبهذا القدرة على الانتاج فضلا عن انه العامل الاساسي في نشأة الحضارة[50].

كما انه ظاهرة اجتماعية شاملة على حد تعبير عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا (مارشال موس) ذات ابعاد متعددة منها البيولوجية المتمثلة فيما يبذله الانسان من طاقة جسدية عن قيامه في العمل، ومنها النفسي ذات الارتباط الوثيق بشخصية العامل ومختلف انفعالاته وتفاعلها مع مكان العمل ومحيطه ومنها اجتماعي ذات صلة بشبكة من العلاقات الاجتماعية التي حصلت بين الافراد الموجودين داخل مجالات العمل، كما انه بمثابة عملية ديناميكية تنجز بين الانسان والطبيعة تتم عن طريق التقنية، وبذلك يكون جملة من الانشطة ذات الاهداف الاجرائية ينفذها الانسان على المادة بواسطة عقله ويده عن طريق الالة وتسهم تلك الانشطة في تطوير اوضاع الانسان وخدماته الامنية[51].

لذا ان المستوى المعيشي يتناسب تناسبا طردياً مع طبيعة العمل او نوعه الذي يؤديه الفرد، فكلما كان العمل مرموقا اصبح المستوى المعيشي افضل بالنسبة للفرد،وهذا ما ينعكس ايجابا على اسرته والمجتمع اذ ان الاسرة التي تتمتع بمستوى معيشي مرموق يمكن ان تزج ابناءها بمدارس متطورة او متميزة او ارسالهم الى خارج البلاد لدول اكثر تطورا علميا،وثقافيا للاستفادة من خبراتهم وهذا ما يخلق فردا قياديا في المجتمع وهذ ما ينعكس ايجابًا عليه.

الفصل الرابع:ركائز الأمن الاجتماعي واهم النتائج التي توصل لها البحث

المبحث الاول: ركائز الامن الاجتماعي

1-**إشباع الحاجات الضرورية للأفراد:** لابد من احترام كرامة الإنسان وذلك يتطلب توفير الآليات والوسائل اللازمة لصناعة الأمن الاجتماعي بكل جوانبه المختلفة، وتُعد تلك الوسائل من الأولويات التي تعير لها المجتمعات اهمية كبيرة للحفاظ على لحمتها وامنها. إن الهدف الاسمى للاجتماع الإنساني هو تحقيق التكامل الاقتصادي، يقول ابن خلدون: (إنّ قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، ولابد من اجتماع العدد الكبير من أبناء جنسه ليحصل على القوت له ولهم)[52].

ومن أجل ضمان أمن اجتماعي راسخ في أي مجتمع ينشد الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه فإنّه يتطلب وضع حلول جذرية لمؤشرات التخلف التي قد تعرقل مسيرة النهوض والتنمية فيه كنقص رؤوس الأموال وعدم كفايتها واستعمال طرائق الإنتاج التقليدية، وسوء إدارة منشآت القطاع العام، والتدني في مستوى دخل الفرد والمستوى المعيشي العام وسوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة وتفاقم الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية[53].

وبما ان المجتمع هو مجموع من الافراد لهم حاجات اساسية يسعون الى تحقيقها ليرغدوا بالعيش الآمن، لذا فقدان احد الحاجات الاساسية للفرد مثل الدخل الشهري او الوظيفية قد يؤدي الى انحراف الافراد في سبيل الوصول الى تحقيق غاياتهم، ولذلك يجب على الدولة ان توفر الحاجات الاساسية لأفرادها للحصول على مجتمع اكثر انسجاما وامنا وبهذا يصبح الفرد في الدولة احد اسباب نجاحها بل هو السبب الرئيسي في ذلك مهما كانت السياسة التي تروم اليها .

نلاحظ ان الدول المتطورة تضع الفرد في اولى مسؤولياتها اذ تحقق للفرد دخل ثابت قابل للزيادة بحسب قواعد ثابتة قانونية للسير عليها وكما تضمن له حق التعليم واتباع احدث الاساليب التعليمية في التدريس، ومراعات الفوارق الفردية وتوفير الجو الملائم للأبداع وتطوير الكوادر التربوية لخلق جيل من الشباب الواعد؛ وذلك لتقدم الدولة كون الشباب هم بناة الحاضر وقادة المستقبل وهذا ما يجعل توافق وانسجام بين الدولة والفرد على العكس ما موجود في بلدنا العراق ،مما خلق حالة من التوتر وعدم الانسجام بين الفرد وسياسة الدولة وذلك لان الدولة لم تضع الفرد في اولى مسؤولياتها بل كانت تستغل الافراد لأجل مصالحها، وهذا هو السبب الرئيسي الذي ادى الى تكوين نزعة عدائية وسيادة التوتر ومن ثم تدهورت الاوضاع في كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والامنية .

ركزت نظرية (ماسلو) على أهمية إشباع الحاجات الضرورية التي يشعر بها الفرد بوصفها محركاً دافعاً لسلوكه، والتي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية مروراً بالأمان وانتهاءاً بالحاجات الاجتماعية، مع ضرورة التأكيد على أنّ عدم إشباعها لمدة طويلة يؤدي إلى إحباط وتوتر حاد، ويسبّب آلاماً نفسية[54]

2- **خلق بيئة تساعد الفرد على الاندماج والعيش المشترك:** يعني الاندماج الاجتماعي هو ازالة الحواجز بين الجماعات المختلفة للعيش و التكيف الاجتماعي بشكل متناغم و متضامن. فالاندماج الاجتماعي هو عبارة عن اجراءات يضعها المجتمع بهدف تسهيل انخراط الفرد في منظومة اجتماعية و متوازنة ومتواترة المجتمع. لقد افرزت العملية السياسية التي تشكلت بعد 2003، و الخطاب الديني الطائفي ثقافة التطرف والطائفية بكافة أشكالها، واستغل كل طرف من الأطراف المتعارضة الفرصة السانحة للحصول على أكبر قدر من المكاسب والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك ما زاد من تعزيز الولاء للطائفة والدين والمذهب والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع الشامل.

وقد أنتجت ذلك مجموعة من السلوكيات والممارسات التي لم تكن مألوفة لدى افراد المجتمع العراقي، تلك الممارسات التي تضمنت الصراع والتطرف والأحقاد والكراهية للطرف الآخر، الأمر الذي ساهم بدوره في زعزعة الامن الاجتماعي وغياب روح المواطنة بين كافة فئات المجتمع.

وعليه يمكن تجاوز حالة التفكك والانقسام بين اطياف المجتمع العراقي بما يوجب قدراً كبيراً من العقل والحكمة، بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإشاعة مبدأ التعايش السلمي بين الأفراد عن طريق تحريض افراد المجتمع على سيادة مفهوم العدالة والمساواة التي يجب أن تسود واشاعة مفاهيم الحوار والتسامح والتقارب في العلاقات واحترام الرأي الطرف الاخر والرأي العام والابتعاد عن الخطابات الطائفية المجزئة للبناء الاجتماعي.

إن تركيبة المجتمع العراقي ذات تنوع طائفي وقومي وديني وقد انتج ذلك صراعات بعيدة المدى وقفت بوجه التقدم والتطور بل احدثت فجوة كبيرة في العلاقات القائمة في المجتمع على كافة الصُعد الاجتماعية والاقتصادية والامنية ..... الخ وذلك ما افرز نزاعات وتقاطعات عنيفة ولا سيما النزاعات القومية والطائفية.

والعمل على تجاوز تلك المفاهيم التي جعلت من افراد المجتمع غير قادرين على مواكبة التطور والاستفادة من خبرات افراد المجتمع او تبددها في صراعات جانبية اضعفت الارتباط مع بعهم البعض وكما زاد ارتباط الفرد بطائفته او قوميته او الدينية كل ذلك يتطلب اعادة بناء المنظومة الثقافية والفكرية للفرد لأنه النواة الاولى للمجتمع عن طريق غرس المفاهيم الصحيحة والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للفرد عبر تشجيعه على التمسك بالطرق الصحيحة التي أكدها الدين الإسلامي الحنيف.

لا بد من التركيز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للقيام بهذه المهمة عن طريق التثقيف وزيادة الوعي الفردي بأهمية وحدة الأديان، والتحذير من خطورة التشرذم والانقسام الطائفي الديني والسياسي في المجتمع، وذلك ما يسهم في بناء دولة المواطنة على أساس الحقوق والواجبات وعدم التمييز والتفريق بين أبناء المجتمع.

كما يلعب الزواج المتبادل بين مختلف الطوائف الدينية والعرقية والقومية دوراً كبيراً في الحفاظ على اللحمة الاجتماعية والوطنية من التفكك والانحلال، ويعد ضرورة اجتماعية يقضيها التماسك الاجتماعي وتحصينه من الفوضى والاضطراب[55].

وينتج عن عملية الزواج والمصاهرة بين الجماعات المختلفة تكوين أسر مختلطة عرقياً واثنياً، إذ تمثل الأسرة الوحدة الأساسية الأولية للجماعات البشرية التي يستمر عن طريقها بقاء المجتمع وثباته واستمرار حضارته من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، وهي بمثابة الحجر الأساس الذي يستند عليه الكيان الاجتماعي[56].

كما أنّ الزواج المتبادل بين الأعراق المختلفة يؤدي إلى الاستقرار والسكينة والتراحم بين المتصاهرين مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ومِنْ آياتِهِ أنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَودَةً وَرَحْمَةً﴾[57].

فضلاً عن ذلك فإنّ الجيرة من أهم العوامل التي تساعد على الاندماج الاجتماعي التي تجمع الناس وجهاً لوجه للمساعدة المتبادلة، إذ تربطهم بأواصر العلاقات الأولية وتفتح المجال للتساند والتآزر الذي يؤدي بدوره إلى التجانس والاندماج، ويُشكل جماعة اجتماعية أولية تتميز بإحساس قوي بالشعور الذاتي والأمن الاجتماعي[58].

فالاختلاط بين اطياف المجتمع سواء في السكن أو في العمل يعزز من مفهوم الصداقة والعلاقات الاجتماعية العابرة للغة والدين والمذهب، ويعطي مؤشرات موضوعية مهمة للقبول الاجتماعي فيما بينها كالتكيف والانسجام والعيش المشترك[59].

لذاان الاندماج الاجتماعي يُمّكن الفرد على التكيف مع المجتمع ومن دونه يسود التفكك في المجتمع وقد يصبح المجتمع عبارة عن جماعات مغلقة ومنفصلة عن بعضها البعض او تكون مجتمعات داخل المجتمع مما يؤثر سلباً على الثقافة، وعلى الفرد وتواصله مع الآخرين وتطوره والنهوض بالمجتمع.

وقد يرتبط الاندماج الاجتماعي بالتنشئة الاجتماعية التي تعد عملية تعلم وتعليم وتربية مستمرة المبنية على اساس التفاعل الاجتماعي الهدف منها ان يكون الفرد مكتسبا السلوك والمعايير والاتجاهات المناسبة؛ ليصبح قادرا على اداء ادواره الاجتماعية التي تقع على عاتقه ولتساعده على الاندماج في الحياة الاجتماعية ليصبح فرداً فاعلاً في المجتمع، وان نمط التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الافراد منذ بداية حياتهم وخلال كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المحيطة بهم يؤثر بشخصيتهم وطرق اندماجهم في المجتمع والمجتمعات الاخرى التي يوجدون بها في اي مرحلة من مراحل اعمارهم.

وتمارس عملية الاندماج الاجتماعي دوراً مؤثراً وايجابياً في عملية التفاعل الاجتماعي بين الجماعات العرقية المختلفة، إذ يتم عن طريق هذه العملية ممارسة التأثير المتبادل في سلوك بعضها مع بعض، وهي من الركائز الأساسية لاستمرار التضامن الاجتماعي عن طريق مظاهر الاندماج تحدث عملية التمثيل الاجتماعي التي تنصهر فيها جميع الاختلافات بين الأفراد المنتمين إلى جماعات مختلفة، وتتوحد فيها مشاعرهم وقيمهم وأهدافهم[60].

وبهذا يترابط الاندماج الاجتماعي مع ما تذهب إليه النظرية التفاعلية الرمزية من أنّ التفاعل ينشأ بين مختلف العقول والأفكار والمعاني، ويستند إلى حقيقة مغزاها أن يأخذ الفرد أو الجماعة دورهما في الاعتبار مع استيعاب وجود الآخرين، وعلى هذا النحو يمكن صياغة صورة المجتمع الإنساني التي تعد تعبيراً صادقاً عن التساند والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات(61).

ومن هنا تأتي أهمية سياسة تفعيل الاندماج الاجتماعي في ظهور ثقافة التسامح واحترام بين فئات المجتمع، وسيادة مفاهيم الحرية في شكلها الإنساني والثقافي، وتجاوز الهويات الفرعية الضيقة التي تُغلّب هوية العصبة أو الجماعة على مفهوم الدولة والوطن، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ كل ذلك لا يمكن أن يتأسس بمعزل عن تطور المجتمع المدني الذي ما يزال يعاني من سيطرة الدخلاء عليه ثقافةً وسلوكاً ومعرفة(62).

3- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** ان المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين مواطن وآخر على أساس العرق والدين والمذهب والطائفة من أهم الامور التي تحقق العدالة الاجتماعية لما لها من دور مؤثر وفاعل في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحجيم الشعور بالظلم وضبط الأمن ومن ثم فإن ّعدم المساواة في تطبيق الانظمة القانونية يخلق مناخاً مشحوناً بالخوف والكراهية والشعور بالاحتقان ولهذا فإنه من أولويات أي سلطة سياسية تسعى إلى ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار يتمثل بتأمين المساواة لمواطنيها أمام القانون(63).

وقد جاء الامن في القران الكريم في العديد من الآيات لكونه ركيزة من ركائز الحياة المستقرة المنعمة بالرقي والتطور والنهوض بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها قوله تعالى: ﴿ وإذا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بالعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾(64).

وقد اشار مفهوم العدالة الاجتماعية الى ((التوزيع العادل والمنصف لموارد المجتمع المادية والمعنوية باعتبارها ملكا لجميع الافراد فالقيم المادية هي المال والمناصب العامة، أما القيم المعنوية فهي تشمل الحريات والحقوق التي يستطيع الأفراد تطويرها، وقد أطلق بعض الباحثين على مجموع أصناف هذه القيم اسم السلع السياسية قياساً بالسلع التجارية، وعليه فإن النظام الاجتماعي المتزن هو ذلك النظام الذي يوزع السلع المختلفة بصورة متوازنة بين الجميع))(65).

ان من اهم معوقات العدالة الاجتماعية هو عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تدعو إلى العدل والمساواة بين الناس وعدم احترام حقوق الأفراد التي كفلها الدستور والشارع المقدس وحصر ثروات البلاد بيد طبقة معينة فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية وغياب الحرية وذلك ما يفضي الى انتشار الظلم والفوضى والقهر والتدني الثقافي لأفراد المجتمع وبهذا تتولد نزعة عدائية للأفراد اتجاه الدولة والافراد المتنفذين فيها وهذا ما ينعكس سلبا على الامن الاجتماعي بصورة عامة.

وبناءاً على ما تقدم فإنّ التطبيق السليم لمبادئ هذا المفهوم يستوجب الاعتماد على ثلاثة محددات اولها: التوزيع المتوازن للموارد المالية على مختلف أنحاء البلاد من دون استثناء، وثانيها: ضمان الحقوق والحريات العامة للجميع بعيداً عن التمييز أو الإقصاء، وثالثها: ضمان التمثيل العادل لشرائح المجتمع وفئاته في الإدارة العامة للدولة من غير استئثار جهة معينة بها. ان من اهم اسباب غياب العدالة الاجتماعية هو تهديد السلم الاجتماعي، واندلاع أعمال العنف والاضطراب بسبب غياب تطبيق مبادئ هذه العدالة التي تعد المحرك الأساس لتفجر الأوضاع ولا سيما إذا كان ذلك المجتمع يتكون من أعراق عدة وإثنيات مختلفة؛ لأنّه سيصبح هدفاً للاختراقات من الخارج والداخل بأشكالها كافة، إذ تقوم الفئات المظلومة بالانتقال من الاحتجاج العلني إلى مرحلة استخدام العنف والعصيان المسلح المقرون غالباً بتدخل خارجي (66).

لذا من الممكن ان يتطلب الامر حقيقة مضمونها تطبيق روح العدالة الاجتماعية ومبادئها في الواقع الاجتماعي ويؤدي ذلك الى سيادة الاستقرار والتماسك في المجتمع كما يعمل تخفيف التوتر وتجفيف منابع العنف، وحماية أمن البلاد من الفوضى والاضطراب الداخلي الذي يعرض الأمن الاجتماعي والانسجام والطمأنينة الى خطر كبير.

4- **التوافقات السياسية واستقرار الاوضاع الامنية:** ان مفهوم الاستقرار في العلوم الاجتماعية يطلق على ثبات الوضع الاجتماعي الذي يحدث فيه تغيير مفاجئ وبعبارة اخرى عدم حدوث تغيير مقصود من المجتمع نفسه او من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه فيفقد حاله، وقد يخرج عن الاستقرار والثبات الذي كان عليها الى حالة عدم الاستقرار والارباك في مؤسساته الاجتماعية التي يسعى من خلالها الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي(67).

ومن أجل توفير الأمن الاجتماعي لا بد من تحقيق الطمأنينة للمواطن على انفسهم وحياتهم ومالهم وذويهم وأن يكون بمقدورهم التنقل بحرية تامة داخل وطنهم من دون وجل أو خوف من اعتداء آثم أو سطو أو قتل أو إيذاء، وان يكون بإمكانهم النطق بما يفكرون به من دون إرهاب أو تسلط من الآخرين، وأن يتمتعوا بحقوقهم المدنية والسياسية والفكرية كافة دون عوائق أو خشية على النفس والروح للمواطنين(68).

إنّ فقدان أي مجتمع للأمن الاجتماعي او الاستقرار الاجتماعي كونه أحد الأسباب الرئيسة لحالة اللاتكامل المفاجئ التي تسبب إلى حالة من الذعر والخوف وارباك المجتمع سواء كان ارباكاً جزئياً أو كلياً، وهذا ما ذكره عالم الاجتماع (كارل مانهايم) الذي ميّز بين ما أسماه بالأمن غير المنظم والأمن المنظم، حيث انعدام فرص العمل بالنسبة للفرد، وعدم إرضاء رغباته هو مثال للأول، أما الثاني فيتمثل في تلك الظروف الاجتماعية التي تصبح فيها مصداقية المبادئ والقيم موضع شك(69).

فالاستقرار الأمني هو ضمان للوجود والبقاء والاستمرار، وهو تجاوز للصعوبات وبلوغ للأهداف والغايات، وتزداد أهمية الأمن بقدر فقدانه ؛ لأن انعدام الأمن وغياب النظام يضعفان قيمة الحياة ومعناها وأهدافها، ويتقدم الأمن من دون منازع على القضايا جميعها حتى الأساسية منها، ويصبح تحقيقه مطلباً لكل موقف تجاه السلطة الحاكمة، كما يصبح مقياس نجاحها قائماً على مدى كفاءتها في انجازاتها الأمنية(70).

وقد عرف الباحث عبد الرحمن خليفة عدم الاستقرار او حالة اللا امن بانها تولد كل مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة التي تؤدي الى عدم الاستقرار. ومن اهم هذه المؤشرات هي(71).

1- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
2- عدد الاضطرابات العامة.
3- وجود حرب عصابات.
4- عدد الازمات الحكومية داخل البناء السياسي.
5- عدد عمليات التطهير التي تتم في اجهزة الدولة.
6- عدد الثورات التي قامت داخل الدولة.
7- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

ومما يجعل الاستقرار الأمني يمثل الدعامة الأساسية في قيام أمن اجتماعي متين هو صيانة كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الروحية والوجداني لكون المعنى الجوهري له هو التحرر من الخوف بمفهومه السايكو اجتماعي، ويرتبط مثل هذا الاستقرار –بشكل مباشر– بالأمن الإنساني المتمركز حول حياة الناس، وهو يستلزم تأمين الوسائل الضرورية لحماية المكاسب التي يجنيها المجتمع والأفراد لتعزيز قدراتهم وتوسيع

خياراتهم، كما أنّه يستمد قوته وثباته من الاستناد إلى توافق مجتمعي عريض، وذلك عبر مؤسسات مستقرة قادرة على احترام حقوق واستحقاقات المواطنين[72].

5- **تطبيق برامج وخطط التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة تعني النمو الذي يشهده المجتمع بواقع ثقافة الفرد وقدرته على تنفيذ الادوار والمهام التي تقع على مسئولياته باعتباره فردا ناضجا فكريا وثقافيا، لذا ان التنمية المستدامة تعني الاستثمار في راس مال البشري وقد تعتمد قوة المجتمع وقدرته على النهوض بواقعه على كفاءة وخبرات افراده .

ان تخفيف التوترات والاضطرابات الاجتماعية من ركائز التنمية المستدامة في المجتمعات النامية والفقيرة التي تعاني من بعض الامور تطيح بالأمن، لذا يعمل على تسوية الخلافات بين المكونات الاجتماعية المتباينة وضمان الحاضر والمستقبل، وعليه فان التوجه باتجاه التنمية المستدامة يتطلب وجود نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار ويتبع سياسات اقتصادية والامنية قد تتمكن من احداث فائض مالي ومعرفة وخبرات فنية او خدمة امنية قائمة على قدرات الافراد الذاتية ونظام اجتماعي يقدم الحلول للمشاكل الناجمة عن التنمية غير المتناغمة، معتمداً تكنلوجيا تبحث باستمرار عن حلول جديدة ونظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي[73].

من اهداف التنمية المستدامة هو عدم تطويق قدرات الاجيال القادمة من الحصول على حاجاتهم ويتضمن ذلك وجود حاجات اساسية ينبغي تلبيتها ان الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة يتركز حول الموارد في ارتباطها بالبيئة من حيث طبيعة استخدامها والتعامل معها، ان الظروف البيئية المتدهورة اصبحت تأتي من مصدرين هما: الدول الغنية، والدول النامية تحت ضغوط الحاجة والفقر، وذلك من منطلق أنّ التنمية البشرية تضمن حق كل فرد في الحصول على فرص التنمية الآنية والمستقبلية معاً، ولضمان ذلك فإن الأمر يفرض احترام البيئة ومراعاة العدالة بين الأفراد والفئات الاجتماعية في مسار التغيير والتطوير، ثم تأكيد الإنصاف في ترابط المصالح بين أبناء الحاضر والمستقبل[74]

ان محاولة تخلص الناس من الفقر والاستبعاد الاجتماعي من اولويات التنمية المستدامة ،وبذلك مكافحة الامور لا ترتبط بالسياسات الاقتصادية فقط بل تتطلب تحقيق تنمية اجتماعية تمكن افراد المجتمع من اسباب القوة عن طريق زيادة المؤسسات الاجتماعية التي تتميز بالشمولية والتماسك والاستقرار والمرونة، وبهذا فان المنهج التكاملي من الامور الحاسمة لبعض القضايا الحافلة بالتحديات ومنها ان التنمية المستدامة تسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً والامن الاجتماعي من الامور الرئيسية الذي يسعى لتحقيقه[75].

كما أنّه من أولويات التنمية المستدامة ولا سيما في البلدان النامية التي تعاني من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية حادة، تطبيق مبادئ توزيع العدالة والمساواة والارتفاع بالمستوى الاجتماعي والمعيشي لمجموع السكان، ومعالجة الأمور المتعلقة بالفقر والجهل والصحة والبطالة، وعدالة توزيع الدخل، وتمكين أصحاب الدخل المحدود من تأمين احتياجاتهم الأساسية[76].

وإذا كان الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها فإن القضية المركزية لعمليات التنمية هو تحسين مستوى معيشة البشر المتمثل بإشباع حاجاتهم الأساسية، وهذا بطبيعة الحال يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان لآخر؛ لأنّ الحاجات متنامية ومتغيرة ما دام المجتمع الإنساني في تطور وازدهار، مما يؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل المجزي والدخل المتحقق من توفير القدرة على الشراء[77].

وعلى ضوء ما تقدم فإن جهود التنمية المستدامة ولا سيما في بعدها الاجتماعي ينبغي أن تتركز على المناطق التي تمثل منبعاً للعنف وبؤراً ساخنة للتوتر؛ نظراً لشعور سكان هذه المناطق بالإقصاء والإهمال من

السلطات المختصة؛ ونتيجة لذلك فإنهم يحملون روح النقمة عليها بسبب ظروفهم السيئة المتجلية بالاكتظاظ السكاني وكثرة الأبنية المتهالكة المفتقرة لأبسط مقومات الصحة العامة، ناهيك عن قلة فرص التعليم والعمل[78].

وبذلك نخلص إلى القول إنّ الاعتماد على إحداث تنمية شاملة يمثل رهاناً رابحاً في بسط الأمن والاستقرار في المجتمع، وهي كفيلة باجتثاث أوكار الانحراف والجريمة فيه؛ من أجل حفظ كرامة الإنسان وآدميته، وتعميق ولائه لوطنه بدلاً من ولائه للعرق أو الطائفة أو المنطقة.

المبحث الثاني: نتائج البحث والمصادر

أ- نتائج البحث :توصل البحث الى العديد من النتائج منها

1- ان تنمية راس المال البشري من افضل القطاعات التي تحاول الدولة النهوض بها لما له من اهمية ودور في تقديم الخدمات العامة والامنية خاصة وهو الجانب الذي لا ينضب وبهذا فان قدرة المجتمع وامنه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ثقافة افراده.

2- يلعب التعليم دورًا أساسيًا في تنمية رأس المال البشري عن طريق غرس القيم الاجتماعية الايجابية في المجتمع وخلق جيل اكثر تعليماً وادراكاً و وعياً لحاجات المجتمع وتلبية تلك الحاجات على اكمل وجه.

3- يعد المسجد من اهم المؤسسات في المجتمع لكونه مركزًا لتوجيه وارشاد الافراد وجعلهم قادرين على ترسيخ القيم الاخلاقية، ونبذ العنف والتطرف والحث على التعاون والانسجام بين افراد المجتمع وهذا ما ينعكس ايجابا على الامن في المجتمع.

4- ان الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من ابرز العوامل التي يرتكز عليها الامن الاجتماعي، الذي يؤدي إلى استقرار النظام العام في المجتمع اذ يجعل افراده اكثر انسجاما وتوافقا بين كافة اطيافه.

5- هناك تناسب طردي بين الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار ذلك ان عدم الاستقرار او التوترات السياسية تؤدي الى فوضى وعدم الاستقرار بشكل عام مما يسبب توقف عجلة النمو التطور في القطاعات الحيوية في المجتمع منها الامنية والصحية والتربوية والصناعة ..... الخ.

6- ان الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من ابرز العوامل التي يترتب عليها الامن الاجتماعي واستقرار النظام في المجتمع اذ يجعل افراده اكثر انسجاما وتوافقا ين كافة اطياف المجتمع.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر :-

1) مصطفى ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط، ج2، ط3، مكتبة النوري، دمشق، 1972، ص994.
2) د. علاء الدين محمد البياتي، محو الامية والتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مطبعة مؤسسة الثقافة العالمية، بغداد العراق، 1980، ص20.
3) معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكو، بيروت لبنان، 2004، ص35.
4) مها المقدم،اثر التربية في تعزيز دور المرأة التنموي، منتدى المرأة والتربية، دمشق، 2003،ص8.

5) عبد المنعم الحسني، القوى العاملة والتنمية في العراق، مجلة العلوم الاجتماعية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1980، ص5.
6) د. وسن عبد الرزاق حسن، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص26–27.
7) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتب المصري،القاهرة،ط2، 2003،ص137
8)Tolcntino, Artruol ,Newconcept, of productioity, andits, Im provementn, www. Ilo.orgldyn lempentl , 2004, p,1, pdf.
9) باسم محمد لطيف، اثر راس المال الفكري في امكانية تصنيف ادارة الجودة الشاملة: دراسة تطبيقية في شركة ديالى للصناعات الكهربائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المستنصرية، كليةالإدارة والاقتصاد، 2005،ص5.
10) عبده ضمد الركابي، الاستثمار في الانسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع، مجلة الاقتصادي، العدد 22، بغداد، 1981، ص27.
11) محمد القريشي، علم اقتصادات التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010،ص 15.
12) سعيد محمد الخطيب، دور التعليم في بناء راس المال البشري، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين 2010، ص9.
13) امين هويدي، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص72.
14) ابراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص 72.
15)Julius Gould and Kolb , William , J: A dictionary of the Social Science, London , 1956, p: 336 – 456
16) محمد عبد الحليم موسى، الاسباب المؤدية الى الاختلال الامني والعوامل الواقية منها، ندوة بعنوان الامن العام واثره في بناء الحضارة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، المطابع الامنية بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، 1990، ص 61–62.
17) مختار حسني شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة اهل البيت، 2012، ص11.
18) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، ج3،القاهرة، الدار القديمة، 1966، ص6.
19) د. سلامة عبد الكريم شاحوذ هندي،المخدرات اهميتها وانواعها واثرها على الامن القومي، بغداد وزارة الداخلية، المعهد العالي للدراسات، ب.ت،ص46.
20) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع،القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979، ص23.
21) محمد الزحيلي، الادارة العامة للعلاقات والتوجيه بوزارة الداخلية المملكة العربية السعودية، مجلة الامن،العدد الخامس، 1412، ص86.
22) د. عمر ممدوح مصطفى، القانون الروماني، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص7.
23) د. رياض القيسي، علم اصول القانون، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص98.
24) د. عبد القادر الفار، المدخل لدراسة العلوم القانونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص11–12.
25) نبيل رمزي اسكندر،الامن الاجتماعي وقضية الحرة،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1988،ص 100.

26) واثق جعفر كريم، فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القادسية كلية الآداب، علم الاجتماع، 2018.
27) عمارة محمد، الاسلام والامن الاجتماعي، دار المشرق،القاهرة، 1998،ص80.
28) سورة المائدة، الآية 2.
29) شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، سير اعلام النبلاء، تحقيق: شعيب اللأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 1405هـ،ص 302.
30) د.عبد علي سلمان المالكي، المدخل الى الانثروبولوجيا الاجتماعية، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، الديوانية، 2014، ص98–99.
31) سورة لقمان، الآية 14.
32) د. سعاد جبر سعيد، القيم العالمية واثرها في السلوك الانساني، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص33.
33) احسان محمد الحسن وآخرون، خدمة الجماعة، الموصل، مطابع التعليم العالي، 1990،ص189– 190.
34) د. هاشم محمد الهادي،منظمات المجتمع المدني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007،ص3.
35) علي السلمي، ادارة الموارد البشرية، ط2، مكتبة الادارة الجديدة، القاهرة، مصر، 1997، ص5.
36) صلاح الدين عبد الباقي،الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديد للنشر،الاسكندرية، 2002،ص208.
37) السعيد مبروك ابراهيم، تدريب وتنمية ادارة الموارد البشرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2006، ص36.
38) د. صلاح صالح معمار، التدريب – الاسس والمبادئ، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010، ص23.
39) سهيلة محمد عباس، ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص187.
40) المصدر نفسه، ص 188.
41) عطا الله محمد تيسير الشرعة، إدارة العملية التدريبية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص26–27.
42) عقيل يعمر وصفي، ادارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد استراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2009،ص315.
43) برنامج العمل العام الثامن، منظمة الصحة العالمية، سويسرا، 1987، ص25.
44) ابراهيم عبد الهادي، الراعية الطبية والتأهيلية، ط 1، مطبعة المعارف الحديثة، بدون سنة، ص 84.
45) تقرير التنمية البشرية في العراق،جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1995،ص 78.
46) محمد كامل عارف،مستقبلنا المشترك،سلسلة عالم المعرفة،142 مطابع اليآسة،الكويت،1989،ص 168.
47) حامد ة عمار،التنمية البشرية في الوطن العربي، سين اللنشر والتوزيع،القاهرة، 1992،ص143.
48) سميره احمد السيد، علم اجتماع التربية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص164 .

49) د. محمد عبد الفتاح محمد، الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية في اطار الخدمة لاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ب.ط، سنة 2005، ص 241.
50) د. حميد ناصر الزري، مفهوم العمل في الاسلام واثره في التربية الاسلامية: دراسة ميدانية في مدارس المنطقة التعليمية بالشارقة، منشورات دار الثقافة والاعلام، الشارقة، 1998، ص16 –17.
51) د. عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص15.
52) أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت،1992، ص417 .
53) د. نبيل محمد توفيق السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1984،42–43.
54) المنتدى العربي لإدارة الموارد البشريةwww.hrdiscussion.com/hr36955.html.
55) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني،المدخل الى علم الاجتماع، مطبعة الجامعة، بغداد، 1985،ص211.
56) المصدر نفسه،ص205 .
57) سورة الروم،الآية (21) .
58) محمد حسين محمد الشواني،التنوع الاثني والديني في كركوك،اربيل، 2006،ص193.
59) د. فاروق مصطفى إسماعيل،العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دار قطري بن الفجاءة،الدوحة، 1988،ص168.
60) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون،المدخل الى علم الاجتماع،مصدر سابق،ص95–96.
61) د. عدلي محمود السمري،علم الاجتماع الجنائي،ط2، دار الميسرة للطباعة والنشر،عمان،الاردن، 2011 ص126–127 .
62) وليد المسعودي، الحوار المتمدن،ع2173 www.ahewar.org/debat/show. art.asp?aid= 123048.
63) د. عز ميشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2001، ص123 .
64) سورة النساء،الآية (58).
65) د. توفيق السيف، صحيفة عكاظwww.rasid.com/artc.php?id=7023
66) نواف قطيش،الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،ط1، 2009،ص20.
67) بن الحاج يحيى الجيلاني وآخرون، قاموس الالفبائي، بيروت، الاهلية للنشر، 1997، ص320.
68) مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي (السياسة الجنائية والتصديل لجريمة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2017،ص320.
69) عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مؤسسة المعارف للمطبوعات،القاهرة، 2009،ص133.
70) د. محمد ياسر الأيوبي،النظرية العامة للأمن،المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،2008،ص99 .
71) عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسي، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص211.
72) د. مهدي الحافظ،الأمن الناعم وصيانة كرامة البشر، مجلة العربي،ع535،الكويت، 2003،ص20– 21.

73) د. عدنان ياسين مصطفى،التنمية المستدامة بين إيدولوجية الشمال ومأزق الجنوب (رؤية سوسيولوجية)، بيت الحكمة، بغداد، 2000،ص233.

74) د. باسل البستاني،جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة (منابع التكوين وموانع التمكين)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2009،ص46–47 .

75) موقع البنك الدولي،مفهوم التنمية المستدامةhttp://web.world bank.org

76) أحمد السيد وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص342.

77) عبد اللطيف عبد الحميد العانيود. لاهاي عبد الحسين الدعمي، مقدمة في علم الاجتماع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص185.

78) د. على بو عناقة،الشباب والمشكلات الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص44 – 45.